

١٩٧/٣٣ - عقد النقل والمواصلات في إفريقيا

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قراراتها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ الذي يتضمن برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي، وإذ تُحيط علماً مع الارتياح بالمبادرة التي اتخذتها منظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، لإنشاء شبكة طرق إفريقية متكاملة، وترشيد شبكات السكك الحديدية وغيرها من شبكات النقل في إفريقيا تيسيراً للنهوض بالتعاون الإقتصادي على الصعيد المتعدد البلدان في إفريقيا وبالتجارة بين البلدان الإفريقية وبالتكامل السياسي والاجتماعي والإقتصادي لإفريقيا، وكذلك ما تم الاضطلاع به من عمل منذ حزيران/يونيه ١٩٧٧، وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الإقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧، بشأن عقد النقل والمواصلات في إفريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي عمدت فيه الجمعية، في حملة أمور، إلى إعلان السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٨ عقداً للنقل والمواصلات في إفريقيا، ورجت من الأمين العام حشد جميع الموارد اللازمة لانجاح العقد،

وإذ تُحيط علماً بالقرار ECO(XVIII)/Res.2 الذي اتخذته اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا في اجتماعها الثامن عشر المعقود في الخرطوم في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ١٩٧٨^(١٨٩) والذي اقترحت فيه تدابير لتنفيذ الاستراتيجية العامة وبرنامج العمل الشامل للعقد،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي أنجزته حتى الآن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية، تحضيراً للعقد،

١ - تُؤيد القرار ECO(XVIII)/Res.2، الذي اتخذته اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا وقررت فيه عقد اجتماع في أوائل عام ١٩٧٩ للوزراء الإفريقيين المعنيين بالشؤون المتعلقة بالنقل والمواصلات والأشغال والتخطيط، من أجل اعتماد استراتيجية إفريقيا العامة وخطة عمل شاملة لتنفيذ عقد النقل والمواصلات في إفريقيا؛

(١٨٩) أنظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٨، الملحق رقم ١٠، الإضافة (E/1978/50/Add.1)، الفصل الثاني.

٢ - ترجو من الأمين العام أن يزود اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بوصفها الوكالة الرائدة للعقد، بما يلزم من الموارد المالية وموارد الموظفين التي تمكنها من وضع جميع الترتيبات التحضيرية للعقد، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لاجتماع الوزراء المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه، وعقد ذلك الاجتماع؛

٣ - ترجو كذلك من الأمين العام وضع جميع الترتيبات اللازمة، حسب الإقتضاء، للدعوة إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في النصف الأول من عام ١٩٧٩ للبلدان والمؤسسات المتبرعة، على أساس الاستراتيجية العامة وخطة العمل الشاملة والمشاريع المحددة الواردة فيها؛

٤ - تحث المجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو، على أن تقدم الدعم الكامل لتنفيذ البرامج والمشاريع وأن تساهم فيها مساهمة كبيرة تحقيقاً لأهداف العقد.

الجلسة العامة ٩٥

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩

١٩٨/٣٣ - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرارها ١٧٤/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي قررت فيه، في جملة أمور، أن تعقد دورة إستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠،

وإذ تضع في اعتبارها قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ ترى أن الجمعية العامة مدعوة إلى القيام، في الدورة الإستثنائية، بتقييم التقدم المحرز في مختلف محافل منظومة الأمم المتحدة في مجال إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وباتخاذ التدابير المناسبة، على أساس ذلك التقييم، لتعزيز تنمية البلدان النامية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها الإعدادات الجارية للاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة،

وإذ تُسلم بأهمية مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في

النامية ومنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية وتوفير مزايا إضافية للتجارة الدولية للبلدان النامية.

وإذ تُشير إلى الجزء الرابع المعدّل من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، المتعلّق بالتعاون والتنمية، والذي ينص على أنه لا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنتظر المعاملة بالمثل في علاقاتها التجارية مع البلدان النامية.

وإذ تُشير أيضاً إلى قراري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٨٢ (د - ٣) المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٢^(١١١)، و ٩١ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦^(١١٢) اللذين سلّم فيهما المؤتمر بما للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أهمية للبلدان النامية.

وإذ تُشير كذلك إلى أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كانت تستهدف توسيع نطاق التجارة العالمية وتخفيفها لصالح البلدان النامية.

وإذ تُلاحظ مع القلق التطورات الحاصلة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاستبعاد الفعلي لمصالح البلدان النامية من عملية التفاوض.

وإذ يُساورها القلق لإصرار البلدان المتقدمة النمو على أن تحصل من البلدان النامية على امتيازات متبادلة في ميدان التجارة، ولاحتّال خروج البلدان النامية من المفاوضات بنتيجة سلبية في المجالين الموضوعي والمعياري على حدّ سواء.

وإذ تُشدّد على أنه لا بد من تأمين المصالح الحيوية للبلدان النامية فيما تسفر عنه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من نتائج.

١ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو التقيّد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في طوكيو، خاصة فيما يتعلق بمبدأ عدم المعاملة بالمثل، ومنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية :

٢ - تُعلن مرة أخرى أن نتائج المفاوضات يجب أن تتجلى فيها العناصر التالية :

(أ) خفض القيود التعريفية وغير التعريفية المفروضة على تجارة البلدان النامية خفضاً كبيراً وإلغاؤها في نهاية المطاف، ولا سيّما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية :

(١٩١) أنظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثالثة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات، (منسورات الأمم المتحدة، رقم البيع : E.76.II.D.10)، المرفق الأول، ألف.

(١٩٢) المرجع نفسه، الدورة الرابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منسورات الأمم المتحدة، رقم البيع : E.76.II.D.10)، (التصويب)، الجزء الأول، الفرع ألف.

السنوات الأخيرة حول المواضيع الرئيسية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١ - ترجو من الأمين العام أن يعهد إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بمهمة تنسيق كل الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، والقيام، بعد التشاور مع الرؤساء التنفيذيين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد تقرير تحليلي عن التطور الذي حدث منذ الدورة الاستثنائية السادسة، في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي في سبيل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

٢ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم النسخة الأولية من هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ :

٣ - تدعو الهيئات الإدارية للأجهزة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقيّم، كل في مجال اختصاصها، التقدم المحرز صوب إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وأن تبين كذلك العقبات التي تعوق إقامة هذا النظام، وأن تقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين تقارير مؤقتة، بغية تقديم تقارير شاملة إلى الجمعية في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٨٠.

الجلسة العامة ٩٥

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩

١٩٩/٣٣ - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تُشير إلى إعلان طوكيو لعام ١٩٧٣^(١١٠) الذي يدعو عقد جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ويحدّد الإطار والمبادئ المنظمة للمفاوضات، ومنها مبادئ عدم المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان

(١٩٠) أنظر: الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، صكوك أساسية ووثائق مختارة، الملحق العشرون (رقم البيع : GATT/1974-1)، ص ١٩.